عبد المنعم علي عيسى

عام 2022 السوري

قد لا يختلف اثنان في توصيف العام ٢٠٢٢ الذي طويت صفحاته قبل أيام، بأنه كان الأسوأ من بين سني الأزمة السورية التي قاربت أن تتم «ربيعها» الثاني عشر، ولربما كانت الواقعية تقتضي أن نضيف إنه، أي ذلك العام، كان من الخطورة بحيث أصابت تداعياته «لب العظم» السوري الذي وإن لم ينكسر، لكنه بدا شبه معطوب مما يمكن تلمسه في حركة «العضلات» التي راحت تبدي تعبها وضعف استجابتها لما يصدر عن المنظومة المسؤولة عن تحريكها.

في استعراض السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة ما بعد «مرحلة التسويات» العام ٢٠١٨ التي يمكن الجزم أنها شكلت مفترق طرق قياساً للنتائج التي أفضت إليها والتي كان من أبرزها استعادة دمشق لفضاءاتها الطبيعية التي تساعدها على الحركة والتمدد سبيلاً لوصولها إلى باقي الأطراف التي خرجت عن سيطرتها، نقول إن استعراض تلك السياسات يوضح أن واشنطن غيرت من رهاناتها التي كانت تقوم على ضرب الأطراف لدفعها نحو الابتعاد عن المركز، أما الرهان الجديد فكان يقول بضرورة إحداث تغييرات في البنى الاقتصادية التي ستتبعها بالضرورة نظيرة لها اجتماعية تفضي في نهاياتها إلى انكسار التماسك الاجتماعي، وكذا القائم ما بين الحلقات الاقتصادية التي تصبح العلاقة القائمة فيما بينها أشبه بالنهب والسلب منها إلى التبادل النفعي والتجاري، وهذا في سياقاته الأبعد يفضي إلى حالين من الانكفاء أولهما ذلك الذي يحصل بين الدوائر الداخلية بشتى صنوفها بدءاً من الاقتصادي– الاجتماعي ثم وصولاً إلى المذهبي– الإثني، وثانيهما ذلك الذي تضطر الدولة فيه إلى التحول من «العام» إلى «الخاص» في منحنى يزداد تعمقاً، بمعنى أن تذهب نحو الاهتمام بأجهزتها وإداراتها ومؤسساتها على حساب علاقتها مع باقي الشرائح التي قد تشكل أكثر من ٨٥ بالمئة من مواطنيها، والحالة هذه التي قد تؤدي إلى تماسك أجهزة الدولة، وهو إيجابي، لكنها في مقلب آخر ستكون لها تداعياتها الخطرة وخصوصاً إذا ما استمر ذلك الفعل في مساره التصاعدي، هذا الرهان بدا واضحاً منذ إقرار «قانون قيصر» أواخر عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ثم تعمق عبر إقرار «قانون مكافحة الكبتاغون» قبيل ثلاثة أيام من انصرام العام ٢٠٢٢.

قد يكون من المكرور القول إن ما وصلنا إليه جاء نتيجة لعقوبات خارجية هي الأعتى مما تعرضت له دولة بحجم وموارد الدولة السورية، ومن المؤكد هو أن تلك العقوبات كانت قد استطاعت النفاذ إلى مواطن «الحركة» السورية بغرض إعطابها وشل قدرتها، ولربما كان حجم الضغوط الخارجية المطبقة على «حوامل نقل الحركة» السورية بادياً للعيان ومن السهل علينا تلمسه، لكن السؤال: تجاه هذا الواقع الذي من المقدر له أن يشهد المزيد من التصعيد، ماذا نحن فاعلون؟

لربما كان أخطر ما في الحالة التي تعيشها البلاد والتي يظهر من خلالها التململ الذي راحت تبديه كل مكوناتها بدءاً من الحكومة ثم وصولاً إلى الشارع وقواه المحركة، هو أن الجميع ينتهج سياسات تقوم على التعايش مع هذه الحالة والتكيف معها، والخطورة هنا تتأتى من معطيين اثنين، أولهما أن هذا النهج ينطلق من إدراك راسخ، لدى هؤلاء، مفاده أن هذا الواقع سيطول ويطول، وثانيهما أن الخيارات المتاحة لمواجهته تكاد تكون شبه معدومة، ولربما ظهرت هذه الحالة الأخيرة، أكثر ما ظهرت، عبر السياسات التي راحت من خلالها الحكومة تتخلى عن خيار الإمساك بالمبادرة، واتباع خيار يقوم على ترك التوازنات لتتحكم، إن لم يكن لتتلاعب، بآلية عمل السوق، وعليه فقد بات رأس المال هو القوة التي تمسك بدفة قيادة الاقتصاد وهو الأمر الذي همش دور باقي الفعاليات من نوع قوى الإنتاج ووسائله التي باتت رهينة تحرك رأس المال الذي شاب أداءه الكثير فيما يخص صبغته الوطنية، والشاهد هو أن حصيلة السياسات السابقة كانت قد أفضت، فقط، إلى توزيع الخسائر على السواد الأعظم من السوريين وهو ما انعكست آثاره فاقعة عبر النماذج التي تدخلت فيها الحكومة، والتي كانت في مجملها تراكم الثروة بأيدي قلة على حساب الأكثرية التي باتت تتمترس عند حدود تأمين احتياجاتها الأساسية.

من حيث النتيجة، قادت السياسات الاقتصادية السابقة الذكر، إلى تحولات مجتمعية شديدة الخطورة، ولربما كان مكمن الخطورة الأكبر فيها قد تمظهر في التلاشي التام للطبقة الوسطى التي شكلت في البلاد على مر مراحلها، وفي كل البلدان التي تنتهج أنظمة اقتصادية شبيهة، ضمانة الاستقرار والمدخل الأهم للمحافظة على حيوية المجتمع وسلالة حركته، وصحيح أن تلك الطبقة كانت قد تلقت ضربات متتالية على امتداد سني الأزمة السابقة، لكن العام ٢٠٢٢ كان قد أدى إلى تلاشيها تماماً.

نقطة مهمة أخرى يمكن لحظها أيضاً في السياقات التي مضى إليها العام المنصرم، وهي تتمثل بوهن «إضافي» عانى منه القطاع العام، الذي يمثل الذراع الأمضى للحكومة في سياق بسط سيطرتها، والمؤكد أن حالة الوهن كانت قد وضعت هذا الأخير بوضعية «فاقد القدرة والقوة» على القيام بأي حراك من النوع الذي يستطيع من خلاله ممارسة «البسط» الآنف الذكر، ولربما كان السؤال الأهم هنا: لمصلحة من يجري تهشيم تلك الصورة وإخراجها لتظهر برسم «المستنفدة» تماما؟

نحن تجاوزنا أزمة الثمانينيات ١٩٧٨ – ١٩٨٣ عبر مرتكز أساسي كان يتمثل بالقطاع العام الذي كان على الرغم من كل المعوقات، قادراً على التدخل حيث يجب أن يتدخل، وقادراً على انتشال أولئك «الطريين» غير القادرين على مواجهة الرياح التي استهدفتهم بغرض أن يصبحوا خاصرة رخوة للحكومة وأداة لنشر الفوضى تحقيقاً لمرام أكبر، الأمر الذي يفسر سرعة التعافي من تلك الأزمة التي خرج منها الكيان السوري دون «دمامل» تذكر.

استنفار أمني بين ميليشيات أردوغان بسبب عائدات «المعابر»!

وكالات

عاد الاقتتال بين الميليشيات والفصائل المسلحة على «عائدات» المعابر شمالاً إلى الواجهة من جديد، وشهدت مناطق في ريف حلب الشرقي والشمالي استنفاراً أمنياً منذ ليل أول أمس بين فصائل ميليشيات ما يسمى «الجيش الوطني» المموّل والمدعوم من قبل قوات الاحتلال التركي بسبب خلافات على إدارة هذه المعابر ورفض تسليمها لما يسمى «الحكومة المؤقتة».

مواقع إعلامية معارضة قالت: إن سبب الاستنفار هو امتناع فصيل ما يسمى «أحرار الشام» عن تسليم معبر الحمران في مدينة جرابلس بريف حلب الشرقي الشمالي، إلى إدارة ما تسمى «الحكومة المؤقتة» المدعومة من قبل الاحتلال التركي.

وأشارت إلى أن ما يسمى فصيل «السلطان مراد» استنفر قواته في مدينة الباب شرق حلب بالإضافة لبعض القطاعات في ريف حلب الشمالي، قابله استنفار عسكري لفصيل «أحرار الشام» في المدينة، كما استنفرت فصائل أخرى في بلدة مارع وناحية جنديرس بريف عفرين، تحسباً لتطور الأحداث.

ويقع معبر الحمران بريف جرابلس الجنوبي، ويفصل بين مناطق سيطرة المعارضة الموالية لأنقرة وبين المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد» شمال وشرق سورية.

وكان ما يسمى فصيل «أحرار الشام» سيطر على معبر الحمران في منتصف تشرين الأول الماضي، بمساندة من فصيلي الحمزة والعمشات بعد انسحاب الفيلق الثالث منه.

الجيش كبح خروقات «النصرة» في «خفض التصعيد» وكبد دواعش البادية خسائر

الاحتلال التركي يواصل عدوانه على ريفي منبج وتل تمر.. واقتتال بين مرتزقته في الباب

حماه- محمد أحمد خبازي
الوطن - وكالات

الجيش السوري واصل كبح خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في «خفض التصعيد» وكبد مسلحي «داعش» خسائر فادحة (عن الانترنت)

واصل الجيش العربي السوري أمس، كبح خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد»، بعد أن كبد مسلحي تنظيم داعش الإرهابي خسائر فادحة بالأفراد والعتاد، على حين استمرت قوات الاحتلال التركي بعدوانها على قرى ريفي حلب والحسكة، بالتزامن مع اقتتال جرى بين مرتزقتها في مدينة الباب المحتلة.

وفي التفاصيل، أكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الجيش استهدف بالمدفعية الثقيلة أمس مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المتحالفة معه في ريف إدلب الجنوبي.

وقال المصدر: إن «وحدات الجيش العاملة بريف إدلب، استهدفت برمايات مدفعية مواقع للإرهابيين في عدد من محاور التماس بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، وفي محيط معارة النعسان بريفها الشمالي الشرقي».

وأضاف المصدر، إن مجموعات إرهابية خرقت فجر أمس اتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، من خلال اعتداء نفذته بقذائف صاروخية ورشقات رشاشة، على نقاط عسكرية بمحاور التماس بقطاع ريف إدلب الشرقي.

ولفت، إلى أن الجيش رد عليها بدك مواقعها وتحركاتها في المحاور التي انطلقت منها الاعتداءات.

في غضون ذلك، اندلعت اشتباكات متقطعة منتصف ليل السبت– الأحد بالأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة، بين قوات الجيش وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» من جهة، وميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» الموالية للاحتلال التركي من جهة أخرى، على محور كباشين وفافرتين بناحية شيراوا، في ريف عفرين شمال غرب حلب، من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية بين الطرفين، حسب ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

بالمقابل، اعتدت قوات الاحتلال التركي والميليشيات المسلحة الموالية من ضمن مناطق تمركزها في جبل الصياد على ريف بلدة العريمة بريف مدينة منبج شرق حلب، التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد» حسب المصادر المعارضة التي ذكرت أن القصف اقتصر على الأضرار المادية.

وزارة دفاع الإدارة التركية من جهتها أعلنت في تغريدة على حسابها في موقع «تويتر» أن قوات الاحتلال التركي قتلت ٨ مسلحين من ميليشيات «قسد» ضمن المناطق التي تحتلها في شمال غرب سورية والتي تطلق عليها تسمية منطقة «درع الفرات»، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «الأناضول» للأنباء.

وأشارت إلى أن المسلحين الثمانية كانوا ينوون تنفيذ هجوم إرهابي في المنطقة.

على صعيد آخر، وفي ظل استمرار الفوضى والفلتان الأمني في مناطق سيطرة مرتزقة الاحتلال التركي، قُتل شخص مجهول الهوية وأصيب مسلحان اثنان مما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في مدينة الباب المحتلة بريف حلب الشرقي، وذلك إثر اشتباكات مسلحة دارت بين شخصين مسلحين من طرف ومسلحي «الشرطة» من طرف آخر بعد رفضهما التوقف على حاجز أمني يتبع للأخيرة على أطراف المدينة، حسب ما ذكرت المصادر المعارضة.

وفي السياق ووفقاً للمصادر، انفجرت عبوة ناسفة كانت مزروعة تحت سيارة عسكرية بالقرب من مدرسة البحتري في مدينة الباب، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

وفي شمال شرق البلاد، اعتدت قوات الاحتلال التركي والميليشيات المسلحة الموالية لها بسلاح الدوشكا على قريتي الطويلة وتل طويل الآشورية في الريف الغربي لبلدة تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي، حسب وكالة «هاوار» الكردية التي لم تذكر أي تفاصيل عما خلّفه العدوان.

وفي وقت سابق من يوم أمس، ذكرت وزارة دفاع الإدارة التركية في تغريدة على حسابها في موقع «تويتر» أن قوات الاحتلال التركي قتلت مسلحين اثنين من ميليشيات «قسد» ضمن المناطق التي تحتلها في شمال شرق سورية والتي تطلق عليها تسمية منطقة «غصن الزيتون»، حسب «الأناضول».

أما في البادية الشرقية، فقد أكد مصدر ميداني لـ «الوطن» أن وحدات من الجيش اشتبكت، مع خلايا من تنظيم داعش ببادیتي حمص والرقة.

وأوضح المصدر أن الوحدات أردت العديد من الدواعش في منطقة السخنة ببادية حمص الشرقية، وفي منطقة جعيدين في بادية الرقة الغربية.

وأضاف إن خلايا من داعش استغلت الحالة الجوية، كما كان متوقعاً، بشن هجمات مباغتة على نقاط عسكرية، فكانت وحدات الجيش لها بالمرصاد وكبدتها خسائر فادحة بالأفراد والعتاد، فيما أصيب عنصران من الجيش.

الهند تعتقل ارهابيين من داعش يتواصلان مع جهات في السعودية وسورية

أعلنت السلطات الهندية، أمس، القبض على شخصين ضمن خلية تتبع لتنظيم داعش الإرهابي تبين أن لديهم جهات تواصل مع سورية وأخرى في السعودية.

وذكرت وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» أنه تم القبض على العنصرين من القوات الأمنية الهندية في مدينة كولكاتا بولاية البنغال الغربية.

وذكرت وسائل إعلام هندية أن العنصرين محمد صدام، وسيد أحمد، المرتبطين بتنيظم داعش الإرهابي، استخدما روابط «تليغرام» للتفاعل مع جهات مرتبطة بهما في سورية.

ونقلت عن الجهات الأمنية قولها، إنه تبين أن لديهم جهات تواصل في السعودية أيضاً، وذلك من خلال فحص أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة التي تم الاستيلاء عليها أثناء إلقاء القبض عليهما.

وكشف التحقيق الأولي، حسبما ذكر موقع «هندستان تايمز» نقلاً عن مسؤول في الشرطة أنهما كانا يجندان الشباب ويرتبان أسلحة ومتفجرات ويجمعان الأموال، فيما ذكر مسؤول آخر أنهما كانا يحاولان إقامة «الخلافة».

وتم إلقاء القبض عليهما في حين كانا على متن دراجة نارية لحضور اجتماع سري في منطقة خديربور في كولكاتا بولاية البنغال الهندية.

واعتقلت وكالة مكافحة الإرهاب في الهند «NIA» في الثامن من آب الماضي عضواً نشطاً في مدينة دلهي، يدعى محسن أحمد، على علاقة بتنظيم داعش الإرهابي في سورية.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة حينها، أن الوكالة اتهمت أحمد بجمع أموال لمصلحة تنظيم داعش من الموالين له في الهند وخارجها، أرسلها إلى سورية وأماكن أخرى بوساطة العملات المشفرة.

وكالات

خلافان بين مرتزقة الاحتلال وشركة الكهرباء التركية في إعزاز

بعد منحها حق الاستثمار لتزويد المدينة وريفها بالكهرباء، رفع ما يسمى «المجلس المحلي» لمدينة إعزاز المحتلة بريف حلب التابع لمرتزقة الاحتلال التركي دعوى قضائية لفسخ العقد مع شركة الطاقة والكهرباء التركية AK ENERGY بعد قرارها بتخفيض ساعات التشغيل أمس.

وبحسب منشور لما يسمى «مكتب إعزاز الإعلامي» ، رد «المجلس» على قرار الشركة بتنفيذ التقنين بالرفض قائلاً: «نرفض بشكل مُطلق قطع التيار الكهربائي، وبإمكان شركتكم تأمين الكهرباء عن طريق المولدات الموجودة في المدينة» وذلك حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وذكر «المجلس» في رده أن قطع التيار يؤدّي لضررٍ كبير على أعمال المواطنين، وعمل المؤسسات العامة، محذراً الشركة من احتقان شعبي كبير.

ووفقاً للمواقع، فإن الدعوى المقدّمة من «المجلس المحلي» ضد شركة الكهرباء التركية لدى المحاكم التركية وتلك التابعة لمرتزقة الاحتلال التركي، تعد السابعةَ من نوعها، بسبب إجراءات تخفيض ساعات التشغيل والتسعير التي لا تتوافق مع شروط العقد المبرمة.

من جهتها نقل «مكتب إعزاز الإعلامي» عن شركة الكهرباء قولها: إن «التقنين الجديد سيستمر أسبوعاً واحداً، بسبب مشكلات مالية تواجه الشركة، مما يضطرها لتخفيض ساعات التشغيل واستهلاك الطاقة لتخفيف الخسائر».

وفي حزيران الماضي، شهدت عدة مناطق تحتلها القوات التركية في شمال غرب البلاد احتجاجات شعبية واسعة بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء، حيث تجمهر مئات المدنيين أمام شركات الكهرباء وقد تدخلت الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في تلك المناطق لتفريقهم.

وفي عام ٢٠١٨، منح ما يسمى «المجلس المحلي» التابع لمرتزقة الاحتلال التركي في إعزاز شركة «Ak Energy» التركية الخاصة، حق الاستثمار لتزويد المدينة وريفها بالكهرباء، وذلك عبر تمديد أكبال توتر عالٍ عن طريق معبر باب السلامة الحدودي بمنطقة سجو شمال المدينة.

وكالات

صحيفة هولندية: خُمس العنف «بدافع الشرف» سببه أشخاص من أصول سورية

موقع تركي ينشر مقطعاً مصوراً يظهر اللاجئين بأنهم «همجيون»!

أحد المواقع التركية ينشر شريط فيديو ضد اللاجئين السوريين في تركيا لإظهارهم بأنهم همجيون ولا يتبعون القواعد (عن الانترنت)

في محاولة عنصرية جديدة لإثارة الرأي العام ضد اللاجئين السوريين في تركيا وإظهارهم بأنهم همجيون ولا يتبعون القواعد، نشر أحد المواقع التركية شريط فيديو يظهر شخصاً ادعت أنه سوري، خالف السلوكيات والآداب العامة في إحدى وسائل النقل بمدينة إسطنبول، على حين تحدثت تقارير إعلامية هولندية عن تسجيل ما يقرب من ٧٠٠ قضية عنف بدافع الشرف العام الماضي، مشيرة إلى أن أكثر من خُمس هذا العنف يُسبّبه أشخاص من أصل سوري.

وأثار فيديو تحريضي نشره موقع odatv التركي المعروف بنشر أخبار معادية للاجئين في تركيا، ردود فعل غاضبة واستهجاناً واسعاً على منصات التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام التركية، بعدما ادّعى فيه أن لاجئاً سورياً خالف السلوكيات والآداب العامة في إحدى وسائل النقل بمدينة إسطنبول، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وقالت المواقع: إن الموقع التركي سبق أن شارك مقطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، زعم فيه أن لاجئاً سورياً يبيع «السميت»، وهي وجبة شعبية تركية، حجز مقعدين له عندما كان يستقلّ خط «المتروبوس» في إسطنبول دون الاكتراث بالركاب من حوله.

وعنون الموقع الفيديو بالعبارة الإرشادية المستخدمة في وسائل النقل العام «الرجاء إعطاء أفضلية الجلوس للمسنّين والحوامل والمُقعَدين والمرضى» بإضافة عبارة «وبائع السميت السوري»! في محاولة عنصرية جديدة لإثارة الرأي العام ضد السوريين وإظهارهم بأنهم أشخاص همجيون ولا يتبعون قواعد الآداب العامة.

وواصل الموقع أيضاً تحريضه مدّعياً أن بائع السميت «السوري» لم يفقد رباطة جأشه طوال الطريق على الرغم من سوء سلوكه ولم يحرّك ساكناً لإفساح المقعد للركاب القادمين الذين لم يعترض أحد منهم عليه.

ووفقاً للمواقع المعارضة، فإن الفيديو لاقى استهجاناً واسعاً على منصات التواصل الاجتماعي، حيث وصفت صحيفة «يني عقد» التركية موقع odatv بـ«الظّلامي»، متهمةً إياه بترويج العنصرية وإثارة الفتنة.

وقالت الصحيفة: إن «موقع odatv لا يكفّ عن نشر الأخبار الملفّقة والمخزية حول السوريين، والتي تعكس فهمه الوصائي والاستعلائي».

وأضافت: إن الموقع تحوّل إلى خادم للأيادي السود، وارتكب رسمياً عنصريةً تجاه المواطن السوري الذي أراد الذهاب إلى المنطقة التي كان سيبيع فيها الخبز في حافلة الركاب التي كانت فارغة.

العديد من مستخدمي «تويتر» من جهتهم أيضاً استنكروا عنصرية الموقع، وقال أحدهم: «ماذا سيحصل إذا كان سورياً؟ لا أرى معوقاً أو امرأة حاملاً تقف على قدميها».

وأضاف آخر: «أستطيع أن أقسم بأن من شارك الفيديو لا يملك أي مستوى من الذكاء».

وكتب آخر: «ستجنّون من العنصرية!»، وأضاف آخر: «لا أرى معوقين في الحافلة، أنتم ظالمون يجب أن يُغلَق موقع odatv».

المواقع المعارضة من جهتها ذكرت، أنها لم تتمكن من إثبات هوية الشخص فيما إذا ما كان سورياً كما ادّعى الموقع أم لا.

وتشهد الولايات التركية تصاعداً في حدة التصرفات العنصرية وخطابات الكراهية ضد اللاجئين السوريين في البلاد، وأدت إلى قتل العديد من الشبان، فضلاً عن حوادث الاعتداء على محالهم ومتاجرهم هناك.

بموازاة ذلك، أشارت صحيفة «دي ستينتور» الهولندية، إلى أن الشرطة تعاملت مع ما يقرب من ٧٠٠ قضية شرف معقدة في عام ٢٠٢٢ في ازدياد ملحوظ لجرائم العنف من أجل الشرف، وذلك حسبما ذكرت المواقع المعارضة أمس.

وكشفت الصحيفة أن أكثر من خُمس هذا العنف يُسبّبه أشخاص من أصل سوري، مضيفة إن هذا الحال بدأ منذ عام ٢٠٢١، واستمر العام الماضي أيضاً، في حين قبل ذلك كانت معظم الحالات تتم في الدوائر التركية والمغربية.

ويعيش معظم السوريين الذين اضطروا للجوء إلى بلدان أخرى بفعل إجرام التنظيمات الإرهابية ضمن مجتمعات تختلف تقاليدها عن مجتمع بلاهم.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة هؤلاء اللاجئين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

لكن دولاً إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

وكالات

مباحثات سورية - عُمانية لتعزيز التعاون البرلماني

سوسان يبدأ زيارة إلى طهران لبحث العلاقات الثنائية

معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان يبدأ زيارة إلى طهران (عن الانترنت)

بدأ معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان، أمس زيارة إلى العاصمة الإيرانية طهران، يجري خلالها مباحثات مع عدد من المسؤولين الإيرانيين، تتناول العلاقات الثنائية وآخر التطورات في المنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وذكرت وكالة «سانا» أنه كان في استقبال سوسان والوفد المرافق، رئيس الدائرة الثانية لغرب آسيا في الخارجية الإيرانية شاه حسيني وعدد من المسؤولين الإيرانيين والسفير السوري في طهران شفيق ديوب.

ويرافق معاون وزير الخارجية والمغتربين كل من مدير إدارة الشؤون الأفروآسيوية بوزارة الخارجية والمغتربين قصي مصطفى، والمستشار في مكتب الوزير إيهاب حامد.

إلى ذلك بحث رئيس مجلس الشورى العماني خالد بن هلال بن ناصر المعولي، أمس، مع سفير سورية في عُمان إدريس ميا، سبل تعزيز علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وخاصة البرلمانية.

وحسب «سانا» جدد المعولي خلال اللقاء مواقف بلاده الحريصة والداعمة لسيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية.

من جهته أكد ميا أهمية تعزيز العلاقات البرلمانية السورية– العُمانية، بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

حضر اللقاء المستشار في السفارة فتوح قدسية، ومن الجانب العُماني مدير مكتب رئيس المجلس راشد النعيمي، ورئيس قسم العلاقات الخارجية عبد الله السعدي، ورئيسة قسم العلاقات الثنائية في المجلس سمية العامرية.

وكالات

السفارة الإيرانية بدمشق أحيت الذكرى الثالثة لاستشهاد سليماني ورفاقه

الخليل: كان قائداً استثنائياً.. سبحاني لـ«الوطن»: علاقاتنا إستراتيجية وتتحسن يومياً

منذر عيد

من الحفل الذي أقامته السفارة الايرانية بدمشق بمناسبة الذكرى الثالثة لاستشهاد الفريق سليماني ورفاقه (تصوير: مصطفى سالم)

أكد ممثل الرئيس بشار الأسد في فعالية إحياء الذكرى السنوية الثالثة لاستشهاد قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الفريق قاسم سليماني ورفاقه، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، أن سورية استحوذت على مساحة واسعة من اهتماماته، في كل موقع من مواقع العمل التي كان يشغلها طوال فترة حياته، مشدداً على أن الشهيد سليماني كان قائداً استثنائياً، دأب على أن يكون في الصفوف الأولى في أي عمل، عسكرياً كان أم إنسانياً، على حين شدد السفير الإيراني بدمشق مهدي سبحاني أن العلاقات الإيرانية– السورية جيدة وإستراتيجية رغم العقوبات المفروضة على كلا البلدين، وأن تلك العلاقات تتحسن وتتطور يوما بعد يوم، مشيراً إلى الدور الكبير للشهيد سليماني ولنهضة المقاومة التي نظمها في إحباط المشاريع الأميركية والصهيونية وتغيير معادلة القوى لمصلحة شعوب المنطقة ومحور المقاومة.

وقال الخليل في كلمة له في الفعالية التي أقامتها السفارة الإيرانية بدمشق تحت عنوان: «سيبقى خالداً»، في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق: «سورية لن تنسى هذا الرجل المعطاء، وستبقى محطات حياته ملهمة لجميع الطامحين لإعلاء شأن أوطانهم، ولن تزول بصماته التي طبعها خلال مسيرة عمله على كل ركن من أركان العمل الحر المقاوم».

الخليل أعرب عن عميق الامتنان للشهيد سليماني الذي استحوذت سورية على مساحة واسعة من اهتماماته، في كل موقع من مواقع العمل التي كان يشغلها طوال فترة حياته، مضيفاً: «كان قائداً استثنائياً، دأب على أن يكون في الصفوف الأولى في أي عمل، عسكرياً كان أم إنسانياً، يضاف إلى ذلك تواضعه الذي عُرف به، ودبلوماسيته التي يُشهد لها بها، حيث كان يؤمن بأهمية السعي لمد جسور العلاقات الطيبة والتقارب بين دول وشعوب المنطقة».

وأوضح أن استشهاد سليماني جاء تتويجاً للمبادئ التي عاش وعمل لأجلها، وإيماناً منه بقضايا وطنه، وصوابية النهج الذي اختاره في مواجهة قوى الظلم والاستكبار العالمي، مشيراً إلى أنه حقق إنجازات نوعية قضّت مضاجع الأعداء، وطبعت قلوبهم بالرعب ونفوسهم بالقلق، حتى باتت الرغبة باغتياله هدفاً أساسياً لهم.

من جهته أكد سبحاني في كلمة له أن إحياء ذكرى استشهاد سليماني هو إحياء لمدرسته وفكره ومبدئه، لكون نهجه مصباحاً يهتدي به جميع المناضلين الذين يبذلون الغالي والنفيس من أجل تحقيق الحرية والشرف والاستقلال لأوطانهم، مؤكداً أن اغتيال الشهيد سليماني لن يقضي على أهدافه ومبادئه السامية مهما طال الزمن.

وأشار سبحاني إلى الدور الكبير لسليماني ولنهضة المقاومة التي نظمها في إحباط المشاريع الأميركية والصهيونية وتغيير معادلة القوى لمصلحة شعوب المنطقة ومحور المقاومة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» على هامش الفعالية أكد سبحاني، أن العلاقات الإيرانية السورية جيدة وإستراتيجية رغم العقوبات المفروضة على كلا البلدين، وأن تلك العلاقات تتحسن وتتطور يوما بعد يوم، منوهاً بأن الأمن الذي تشهده سورية هو نتاج تضحيات المجاهدين أمثال سليماني الذين ناضلوا ضد الإرهاب وبذلوا الغالي والنفيس لأجل ذلك.

وقال: «نحن اليوم واقفون هنا نتيجة الدماء الطاهرة للشهيد ودماء شهداء الجيش العربي السوري، وبفضل جهود الشهيد سليماني ورفاقه وجهود الجيش العربي السوري نحن نشهد اليوم الأمان والسلم في سورية».

وشدد على أن العلاقات بين إيران وسورية جيدة وإستراتيجية رغم العقوبات المفروضة على كلا البلدين، وهناك مشاورات سياسية جيدة بين البلدين، وطهران رسمت إطاراً جيداً بشأن العلاقات في كل المجالات، مشيراً إلى أن هناك بعض العقبات في تلك العلاقات وطهران تسعى من أجل تذليلها.

بدوره الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة طلال ناجي قدم لمحة عن حياة ومسيرة سليماني وصفاته وفكره، مؤكداً بقاء المقاومة على نهجه حتى النصر وتحرير الأرض، وأن دماءه الطاهرة الزكية لن تذهب هدراً.

السفير اليمني في سورية عبدالله علي صبري قال في تصريح خاص لـ«الوطن» على هامش الفعالية: «كان أداء ودور الشهيد سليماني مفصلياً في محور المقاومة ومحاربة الجماعات الإرهابية والتكفيرية وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي، وكانت بصمته في سورية كما في العراق وفلسطين ولبنان واليمن واضحة».

وبشأن الوضع في اليمن شدد صبري على أن قوى العدوان تسعى إلى تمديد الهدنة في اليمن بشروط مجحفة بحق الشعب اليمني، حيث تريد تلك القوى الوصول إلى مفاوضات سياسية فيما يبقى الحصار على الشعب اليمني قائماً والملف الإنساني مفتوحاً، وقال: «نحن طالبنا وما زلنا متمسكين بضرورة الفصل بين الملف الإنساني والملفات السياسية والعسكرية».

وأوضح أن الأزمة الإنسانية في اليمن تنعكس ضرراً على نحو ٣ ملايين نسمة، والإجراءات التي تستهدف الاقتصاد اليمني هي عقاب جماعي بحق الشعب اليمني.

وتابع: «مطالبنا رفع الحصار كلياً عن الموانئ والمطارات اليمنية التابعة لحكومة الإنقاذ ومعالجة مرتبات موظفي الدولة من خلال الاستفادة من ثروات النفط بحيث تكون الثروة للشعب، وتدفع منها مرتبات الموظفين عوضاً أن يسرقها اللصوص في حكومة ما تسمى الشرعية».

وشدد صبري على أنه من دون حل ملف المرتبات وفك الحصار لن تفضي الأمور إلى هدنة طويلة المدى، « ونحن منفتحون على الحلول السياسية والشراكة الوطنية مستقبلاً».

حضر الفعالية نائب وزير الدفاع العماد محمود شوا وممثل الإمام الخامنئي في سورية حميد صفار الهرندي ومدير الإدارة القنصلية والمغتربين في وزارة الخارجية والمغتربين تمام سليمان ورئيس اللجنة الشعبية العربية السورية لدعم الشعب الفلسطيني ومقاومة المشروع الصهيوني صابر فلحوط، ومدير عام مؤسسة القدس الدولية–سورية خلف المفتاح، وعدد من سفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بدمشق، وقادة وممثلي الفصائل الفلسطينية، ولجان وهيئات الدفاع عن الأسرى، وممثلي الأحزاب الوطنية السورية والعربية، وفعاليات دينية وثقافية واجتماعية.

ترجيحات بتمديد آلية المساعدات «عبر الحدود» مع زيادة «العابرة للخطوط»

دخول قافلة مساعدات من مناطق الدولة عبر سراقب إلى «خفض التصعيد»

حلب- خالد زنكلو

رجحت مصادر متابعة لمداولات أعضاء مجلس الأمن الدولي بشأن ملف المساعدات الإنسانية لمناطق شمال غرب سورية الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، أن يصوت المجلس اليوم الإثنين على تجديد آلية إيصال المساعدات عبر معبر باب الهوى، الحدودي مع تركيا، لستة أشهر إضافية من دون استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) على القرار بشرط زيادة نظيرتها «العابرة لخطوط التماس»، التي دخلت يوم أمس قافلة منها من مناطق سيطرة الدولة السورية عبر سراقب إلى منطقة «خفض التصعيد» بإدلب، لتكون الأولى هذا العام.

وفي تصريح لـ«الوطن» توقعت المصادر أن توافق روسيا على تمديد إجراء تسليم المساعدات الإنسانية عبر تركيا إلى إدلب لستة أشهر خلال اجتماع مجلس الأمن اليوم، وقبل يوم واحد من انتهاء صلاحية الموافقة الجارية، التي تبناها المجلس في ١٢ تموز الماضي، وذلك وفق نص القرار الذي صاغته أيرلندا والنرويج قبل انتهاء فترة عضويتهما في المجلس نهاية الشهر الماضي وجرى التفاوض بشأنه بين الأعضاء الدائمين.

وقالت المصادر إن موسكو شاورت دمشق بالأمر إلا أنها اشترطت في أروقة مجلس الأمن زيادة حصة المساعدات الإنسانية الداخلة عبر «خطوط التماس» وتحت إشراف الحكومة السورية، والتي تقدم كل التسهيلات اللازمة للعملية وتعترض على اختراق سيادة الدولة السورية من خلال تسليم المساعدات عبر معبر خارج سيطرتها إلى منطقة واقعة تحت هيمنة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المدرج على قائمة العقوبات الدولية ويستأثر بحصة وافرة من المساعدات.

وأشارت إلى أن روسيا رفضت تمديد قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ ذي الصلة لمدة سنة، وأصرت على زيادة التمويل الدولي لمشاريع إعادة التعافي المبكر للحكومة السورية من كهرباء وماء ومدارس وصحة وغيرها وزيادة عدد المشاريع، مع إشرافها على عمليات إيصال المساعدات الأممية إلى شمال غرب سورية.

مصادر متابعة لمجريات تقرب أنقرة من دمشق، ربطت في تصريحات لـ «الوطن»، «المرونة» الروسية إزاء تمديد قرار إيصال المساعدات الأممية الإنسانية عبر «باب الهوى» بإعطاء إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مداً قوياً للمضي بالمصالحة السورية– التركية للوصول إلى الهدف المنشود منها، والارتقاء بها إلى مستويات سياسية أعلى، في ظل ما يتردد عن لقاء قريب بين وزيري خارجية البلدين في موسكو بعد لقاء وزيري كل منهما وبرعاية روسية.

وينص القرار ٢٦٤٢ على تمديد آلية المساعدات الإنسانية إلى سورية، لمدة ٦ أشهر وتنفيذ مشروعات التعافي المبكر لدعم الاقتصاد في سورية وإعادة الإعمار.

ومنذ تبني القرار تعمل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية على عرقلة تنفيذ مشروعات التعافي المبكر لدعم الاقتصاد في سورية وإعادة الإعمار.

في غضون ذلك، عبرت أمس معبر ترنبة غربي سراقب بريف إدلب الشرقي قافلة مساعدات إغاثية أممية جديدة إلى «خفض التصعيد» قادمة من مناطق الحكومة السورية، وهي الأولى من نوعها خلال العام الجديد.

وبينت مصادر محلية لـ «الوطن» أن القافلة مؤلفة من ١٨ شاحنة تحمل شعار برنامج الغذاء العالمي (WFP)، وعلى متنها مساعدات إنسانية وإغاثية، توجهت من سراقب إلى مستودعات المنظمات الدولية قرب بلدة سرمدا شمال إدلب، وبإجراءات أمنية مشددة من «النصرة».

يذكر أن العام ٢٠٢٢ شهد عبور ٤ قوافل للمساعدات الأممية «خطوط تماس» جبهات القتال من مناطق الحكومة السورية إلى إدلب في ٤ آب الماضي و١٧ أيلول الفائت وفي ٢٢ تشرين الأول ثم في ٣٠ تشرين الثاني بعد مماطلة في زيادة حصة المساعدات الإغاثية عبر المعابر الإنسانية للحكومة السورية على حساب نظيرتها «العابرة للحدود»، وبواقع ٧ قوافل منذ ٣٠ آب ٢٠٢٠.

واشنطن تعمل على تقارب أنقرة مع «قسد» بهدف عرقلة التقارب السوري التركي

واصلت الإدارة التركية، التأكيد على المضي قدماً في مسار التقارب من دمشق، وكان آخرها تصريح المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم قالن، أن الخطوات الملموسة التي سيتم الإقدام عليها، هي التي ستحدد سير هذا المسار بعد الآن، على حين تواصل واشنطن محاولاتها في عرقلة ذاك التقارب حيث من المقرر أن يزور مسؤول أميركي رفيع المستوى أنقرة في الساعات المقبلة، في إطار جهود للوساطة بين تركيا وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد».

وحسبما ذكرت وكالة «الأناضول» التركية أكد قالن أن تركيا ستواصل مسار اللقاءات مع الدولة السورية، من «أجل مصالحها ومصالح الشعب السوري وسلامته»، مشيراً إلى أن «الخطوات الملموسة التي سيتم الإقدام عليها، هي التي ستحدد سير هذا المسار لاحقاً».

وأوضح قالن، في تصريحات عقب فعالية في إسطنبول ليل السبت – الأحد، أن الأجندة الرئيسة بالنسبة إلى تركيا «هي ضمان أمن الحدود، وعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، واستمرار أعمال اللجنة الدستورية في إطار مسار آستانا».

وأوضح أنه «قد تُعقد بعض اللقاءات المتممة استكمالاً للقاء الأول، وسيكون هناك اجتماع لوزراء الخارجية؛ لكن لم يتحدد موعده بعد».

واستقبل الرئيس الأسد الأربعاء الماضي وزير الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة عبد الله بن زايد آل نهيان والوفد المرافق وتم بحث العلاقات الأخوية المتميزة التي تجمع سورية والإمارات والتعاون القائم بينهما، في العديد من المجالات، وسبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين، كما جرى بحث تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية.

وأمس أعلنت وكالة أنباء «الأناضول» التركية الرسمية أن وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، بدأ أمس الأحد جولة إفريقية تشمل جنوب إفريقيا وزيمبابوي ورواندا والغابون وساو تومي وبرينسيبي.

ونقلت الوكالة عن بيان للخارجية التركية أن تشاووش أوغلو سيجري جولة إفريقية بين ٨ و١٤ كانون الثاني الجاري.

كما نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية عن مصادر قولها إن وزير الخارجية التركي يخطط لزيارة واشنطن يومي ١٦ و١٧ الشهر الحالي؛ لإطلاع المسؤولين الأميركيين على تطورات تطبيع حكومته مع دمشق، ولقائه المرتقب مع وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، و«خريطة الطريق» التي ترعاها روسيا في المجالات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، بموجب اتفاق وزراء الدفاع وقادة الاستخبارات، في سورية وتركيا وروسيا، في الأسابيع الماضية.

وفي السياق قال دبلوماسي غربي إن مسؤولاً أميركياً رفيع المستوى سيزور أنقرة في الساعات المقبلة، في إطار جهود للوساطة بين تركيا وميليشيات «قسد» شمال شرق سورية.

وبالتزامن مع الانتقادات الأميركية، أفادت صحيفة «يني شفق» التركية، أول أمس بأن تركيا مستمرة بمسار التقارب مع دمشق، معلنة تشكيل لجان تركية– سورية لتسريع عملية التقارب.

ونقل موقع «أثر برس» عن الصحيفة قولها إنه تم خلال اللقاء الثلاثي الذي جمع وزراء دفاع سورية وروسيا وتركيا في موسكو في ٢٩ الشهر الفائت، الاتفاق على تشكيل لجان سورية– تركية لتسريع عملية التطبيع بين أنقرة ودمشق تتألف من مسؤولين عسكريين واستخباريين.

وقالت الصحيفة التركية المقربة من السلطات التركية، في تقرير: إن ماراثون التطبيع بدأ برفع سقف معاييره على المستوى السياسي عبر تشكيل تلك اللجان لحل المشكلات العالقة بين أنقرة ودمشق وتسريع عملية التطبيع.

وأضافت: إن ممثلي اللجان سيحضرون الاجتماعات التركية المقبلة مع الدولة السورية، بهدف التقدم بخطىً سريعة في حل المشكلات بين البلدين، من دون أن يتم بعد توضيح موعد اجتماع الطرفين.

وكالات

قوات لجيش الاحتلال الأميركي في ريف القامشلي (أ ف ب – أرشيف)

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

أوروبا والشتاء البارد

تواجه أوروبا تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، ورغم المهارة الخطابية لبعض رؤساء دولها، فإنها تقف عاجزة عن التستر على هذه التحديات للدول الـ٢٧ المنضوية تحت الراية الأوروبية، رغم الخصوصيات التي تتمتع بها كل منها على حدة.

في مقدمة هذه التحديات أن الحرب الأوكرانية المتواصلة تأخذ كل يوم منحى تصعيدياً، مما جعل من القارة القديمة مسرح مواجهة متصاعدة وبأشكال مختلفة.

ولا نعرف بعد متى وكيف ستنتهي هذه المواجهة الجيواستراتيجية، ويعتبر الحفاظ على موقف أوروبي موحد من هذه الحرب تحدياً كبيراً، بالنسبة للدول الأوروبية وخاصة أن استمرار الحرب يعني مزيداً من الصعوبات الاقتصادية والمالية والمعيشية للأوروبيين.

استطاع الأوروبيون، إلى حد ما، التغلب على انقساماتهم، وسعوا مع الولايات المتحدة، لفرض عقوبات صارمة على روسيا، لكن تبدو أوروبا على أنها الخاسر الأكبر من الحرب، فهي غير قادرة على التوصل لتوافقات بشأن هندسة أمنها الجماعي.

يعتبر اليمين المتطرف أحد التحديات الرئيسية في أوروبا، وآخر تجلياته وصول رئيسة حزب «إخوان إيطاليا» جيورجيا ميلوني إلى السلطة في روما، وفي فرنسا حصل اليمين المتطرف لأول مرة في تاريخه، على ٧٩ نائباً في البرلمان.

التحدي الثاني لأوروبا بسبب تداعيات الحرب هو تواصل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وأمن التزود بالطاقة؛ فالتضخم ينخر مدّخرات الأوروبيين، ويترافق مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بما في ذلك المواد الأولية والأساسية، وما يزيد معاناة الأوروبيين وخطورة الأزمة الراهنة أنها تحل بعد جائحة كورونا، حيث تواجه أوروبا أزمة طاقة غير مسبوقة، فقد خسرت هذا العام ما يزيد على ٨٠ في المئة من إمدادات الغاز الروسي اللازم للتدفئة والعمليات الصناعية وتوليد الكهرباء، وارتفعت أسعار الكهرباء والغاز بنحو ١٥ ضعفاً ما أثر تأثيراً حاداً في الأسر والشركات.

وقد تزداد المشكلة سوءاً، فأوروبا تواجه أول فصل شتاء لها دون الغاز الروسي، الأمر الذي ينطوي على مخاطر حدوث ارتفاع أكبر في الأسعار ونقص في الغاز، وتجهد الحكومات الأوروبية في ابتداع المسكنات لتهدئة الحركات الاجتماعية والإضرابات التي يشهدها الكثير من البلدان الأوروبية للمطالبة برفع الأجور، ولاسيما أن أسعار المحروقات تحلق بشكل غير مسبوق، فضلاً عن أن توفير الغاز والطاقة الكهربائية لا يبدو مضموناً للجميع في فصل الشتاء.

من هنا يتضح أن أزمة الطاقة تشكل تحدياً جسيماً، فالتدخلات الطارئة مثل فرض حدود قصوى لأسعار الغاز من شأنها مفاقمة الوضع، وخاصة إذا تم تنفيذها ضمن السياسات الوطنية التي لا يتم التنسيق بينها.

شهدت فواتير الكهرباء والغاز في دول الاتحاد الأوروبي، ارتفاعات قياسية خلال الشهور الأخيرة، وسط توقعات بالمزيد، وهو ما يرهق ميزانيات الأسر، ويضاعف أعباء المعيشة، وتزيد المخاوف من استمرار نقص الإمدادات وانقطاع الكهرباء، ما ستكون له تداعيات وخيمة على اقتصادات منطقة اليورو التي تواجه شبح الركود.

فقد خفضت روسيا تدريجياً تدفقات الغاز عبر خط «السيل الشمالي»، وأيضاً عبر طرق أخرى، بعد فرض عقوبات غربية عليها.

وتؤكد الدراسات أن النمو في أوروبا سيكون محدوداً جداً إن لم يكن معدوماً، وينعكس ذلك سلباً على الاستقرار.

ورغم محاولات الدول الأوروبية ملء مخزونات الغاز الطبيعي، لكن الخبراء والمحللين يرون أن هذه المخزونات لن تكون كافية لحل أزمة الطاقة هذا الشتاء.

من جهة أخرى هناك تحديان متداخلان يواجهان أوروبا، الأول تحدي البيئة، والثاني تواصل الهجرات غير الشرعية باتجاه القارة العجوز، علماً أن التغيرات المناخية بما تتسببه من مجاعات ونزاعات وحروب تُعدّ سبباً رئيسياً لتواصل الهجرات من المناطق الفقيرة في آسيا وإفريقيا باتجاه أوروبا، حيث ازدادت أعداد المهاجرين بنسبة ٧٧ بالمئة عما كانت عليه في العام السابق، وهي تتسبب بأزمات سياسية واجتماعية داخل البلدان المضيفة يضاف لذلك الهجرات المكثفة للأوكرانيين في الأشهر الأولى للحرب، بالمقابل شرعت الحكومات الأوروبية في إصدار مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسات، وتهدف إحدى هذه السياسات إلى التخفيف من تأثير ارتفاع التكاليف في المستهلكين والشركات، ويتضمن ذلك حدوداً قصوى لأسعار التجزئة، وتعريفات تخضع للتنظيم، وضمان أمن الطاقة.

ختاماً، ثمة تساؤلات تثيرها هذه التحديات في شتاء شديد البرودة،

كيف تواجه أوروبا الشتاء البارد من دون الغاز الروسي؟ الأزمة ظهرت بعد فرض العقوبات على روسيا وتدمير أنابيب غاز «السيل الشمالي» بعمل تخريبي متعمد، ما أدى لارتفاع أسعار الغاز بنسبة وصلت إلى ٤٠٠ بالمئة وشكل تهديداً وجودياً للصناعة الأوروبية والقدرة المعيشية في شتاء سيكون الأقسى على القارة العجوز.

ما قدرة أوروبا على الصمود، وما إمكانية تسقيف أسعار الغاز العالمية، وهل ينطبق ذلك على غاز الولايات المتحدة الأميركية الذي تبيعه بأربعة أضعاف سعره؟ ما جدوى عقوبات الغرب على موسكو التي أنهكت أوروبا على حين وجدت روسيا البدائل سريعاً وتكيف اقتصادها ما شكل صدمة لواشنطن على وجه الخصوص؟